بالتحريك ابو [illegible] نوح على نبينا وعليه السلام

من سائر الاعاجم وفهم ايضا انه اذا كان ثلاثيا انصرف وشمل الساكن الوسط
كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو لمك والخبر توفرت فيه الشروط نحو ابراهيم واسماعيل
واسحاق ويعقوب والعجمي مبتدا او الوضع مضاف اليه والتعريف معطوف على الوضع
ومع في موضع الحال من العجمي وزيد مصروف اذ يقال زاد زيدا وزيادة وحذف
التا من الثلاثة لانه مضاف في التقدير الى الاحرف وفيها لغتان التذكير والتانيث
وصرفه امتنع مبتدا وخبر والجملة في موضع خبر المبتدا الاول ثم انتقل
الى الخامس فقال

كذاك ذو وزن يخص الفعلا او غالب كاحمد ويعلى

يعني ان العلم اذا كان على وزن الفعل الخاص به او الغالب فيه امتنع من الصرف
فالخاص نحو ضُرِب المبني للمفعول اذا سمي به وشمل الغالب ما وجوده في الافعال
اكثر من وجوده في الاسماء نحو اِجلِ بكسر الهمزة وفتح العين فانه يوجد في الاسماء
نحو اصبع ما كان وجوده في الافعال اكثر من وجوده في الاسماء وهو فعل الامر
من فعل ونحو ذلك وما كان في الافعال والاسماء معا نحو افعل فانه يوجد في الافعال
كثيرا نحو اركب واشرب وكذلك في الاسماء نحو ابكم وايدع ولكن الهمزة في الفعل
تدل على معنى وليست كذلك في الاسماء فكان غالبا من هذا الوجه ومن الغالب يفعل
على وزن يفعل وهو ايضا موجود في الافعال والاسماء نحو يذهب في الافعال ويرمع
في الاسماء ومثل الغالب باحمد ويعلى ولم يمثل الخاص وفهم منه ان وزن الفعل
اذا لم يكن خاصا ولا غالبا لم يؤثر في منع الصرف نحو كعسب اسم رجل فانه
منقول من كعسب اذا اسرع وذو نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن ويخص
الفعل في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب
عطف الاسم على الفعل لكون احدهما بمعنى الاخر والتقدير ذو وزن خاص
بالفعل او غالب او يخص الفعل او يغلب ثم انتقل الى السادس فقال

وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف

اسم للزعفران

يعني انه

147

149

اسم للسطح النابت خلف الاذن

يعني انه اذا سمي بما فيه الف الالحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه
الف التانيث نحو علقى وذفرى مسمى بهما لان علقى ملحق بجعفر وذفرى
ملحق بدرهم وفهم منه ان الالحاق اذا كان بالهمزة وسمي به انصرف وذلك
نحو علباء فانه ملحق بقرطاس وانما اثرت الف الالحاق المقصورة لانها زائدة
غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فان همزتها مبدلة من ياء. وما مبتدا
وهي موصولة وصلتها يصير وعلما خبر يصير وفي يصير ضمير هو اسمها وهو
العائد على الموصول وزيدت للالحاق في موضع الصفة لالف وليس ينصرف
في موضع خبر المبتدا ثم انتقل الى السابع وهو اربعة انواع اشار الى الاول
والثاني بقوله

والعلم امنع صرفه ان عُدلا كفُعَلَ التوكيد او كثُعَلا

فالاول هو قوله كفعل التوكيد يعني ان فعل المؤكد به نحو جُمَع يمتنع صرفه
للعلمية والعدل اما العلمية فعلمية الجنس وقيل انه معرف بنية الاضافة
فاشبه العلم لكونه معرفة بغير اداة لفظية والظاهر من الكلام الاول واما
العدل فهو معدول عن جمعاوات الاصلية فان نحو جمعاء انما يجمع على جمعاوات
والثاني هو قوله او كثعل اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل
اما العلمية فعلمية الاشخاص واما العدل فهو معدول عن فاعل فعمر
معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وثعل معدول عن ثاعل وانما حكم على
عمر ونحوه انه معدول عن عامر لان الاكثر في الاعلام ان تكون منقولة
فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر فلما ارادوا التسمية بعامر
عدلوا عنه لعمر اختصارا وجر فعل في قوله كفعل التوكيد باضافته الى
التوكيد وثعل معطوف على فعل التوكيد ثم اشار الى الثالث فقال

والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر

يعني ان سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)